قضايا سياسية

اسم المقال: ارتداد السلطة السياسية في مصر (الاخوان بين المواجهة والتهادن)
اسم الكاتب: م.د. مريم محمد حسين
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7560
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 17:07 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

ارتداد السلطة السياسية في مصر (الاخوان بين المواجهة والتهادن)[▽]

The decline of political power in Egypt (the Brotherhood between Confrontation and truce

م.د. مريم محمد حسين* Dr.Maryam Mohammed Hussin

الملخص:

نخلص انه من الخطأ الحكم على مستقبل الإسلام السياسي، بالفشل والافول بعد الضربة التي تلقاها حكم الإخوان في مصر، فصحيح ان الانقلاب العسكري على مرسي وضع التيار في محنة حقيقية، لاسيما أن الإخفاق هذه المرة وقع على الجماعة التي تمثل رأس التنظيم، وفي الدولة المركزية للتنظيم الام، إلا أنه لا يزال للإسلام السياسي عناصر قوة داخل مصر وخارجها، ولن ينتهي تيار الإسلام السياسي بهذه السهولة، وسيبقى تيار تدعمه قوى مجتمعية، ودول ومؤسسات إعلامية واقتصادية وأمنية، لها مصالح حيوية في ضمان استمراره.

كما أن تنظيمات الإسلام السياسي، وعلى رأسه جماعة الإخوان المسلمين، هي تنظيمات متشعبة لها أرضية فكرية وثقافية متجذرة، ولها صلاتها وعلاقاتها ودعمها الخارجي، لذا، ليس من المتوقع أن يتلاشى الاسلام السياسي بهذه السهولة.

الكلمات المفتاحية : السلطة السياسية ، الاخوان المسلمين ، الانقلاب العسكري .

Abstract:

We conclude that it is wrong to judge the future of political Islam as failure and decline after the blow that the Brotherhood's rule received in Egypt. It is true that the military coup against Morsi put the movement in real distress, especially since the failure this time fell on the group that represents the head of the organization, and in the central state of the organization. However, political Islam still has strong elements inside and outside Egypt, and the political Islam movement will not end so easily. It will remain a movement supported by societal forces, states, and media, economic, and security institutions, which have vital interests in ensuring its continuation.

▽ تاريخ التقديم : 2023/10/15 تاريخ القبول: 2023/11/18 تاريخ النشر: 2023/12/31

* كلية العلوم السياسية _ جامعة النهرين mariam.mohammed@nahrainuniv.edu.iq

Moreover, the organizations of political Islam, led by the Muslim Brotherhood, are diverse organizations with a deep-rooted intellectual and cultural background, and have their own connections, relationships, and external support. Therefore, it is not expected that political Islam will disappear so easily

Keywords: Political power, the Muslim Brotherhood, the military coup.

المقدمة

برزت عدة توجهات حول مستقبل الاسلام السياسي منذ إزاحة حكم الاخوان المسلمين في مصر، وطرحت عدة اراء بان اخفاق حكم الاخوان يعني اندثار الاسلام السياسي كحركة سياسية تسعى للوصول الى السلطة في بقية الدول التي يمتد اليها فكر الجماعة، وان المستقبل سيشهد المناداة بدولة مدنية تفصل الدين عن الدولة، بينما لم يؤيد اخرون القول بان الانقلاب العسكري على الجماعة في مصر يعني سحق حركات الاسلام السياسي بمجملها، لكون التنظيم ليس تنظيم دولي مركزي، وربما ستكون الاحداث دافع في محاولة اعادة تنظيم الاخوان لذاتهم.

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث في معالجة مسألة مستقبل العلاقة ما بين الاخوان المسلمين والسلطة في مصر، لاسيما بعد الاخفاق الذي لحق الجماعة وعدم قدرتهم للحفاظ على السلطة السياسية التي وصلوها في فترة حكم مرسي وفشلهم في ادارة علاقاتهم مع الاخر.

مشكلة البحث: تدور مشكلة البحث حول تساؤل محوري مفاده هل إزاحة حكم الاخوان في مصر هو نهاية الشد والجذب بينهم وبين السلطة السياسية؟ ويثير ذلك عدة تساؤلات فرعية هي:

– كيف تطورت علاقة الإخوان المسلمين مع السلطة السياسية في مصر على مر الزمن، وكيف تأثرت السياسة المصرية بتلك العلاقة؟

– الى أي مدى سيتأثر تنظيم الاخوان كأيديولوجية من الاخفاق الذي لحق بالجماعة في مصر؟

– كيف يمكن تصور مستقبل الاخوان وفق احتمالات مبنية على معطيات الوضع الراهن؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان إزاحة حكم الاخوان المسلمين في مصر سيكون له أثر واضح على مستقبل الجماعة في الداخل المصري وخارجه، اذ لم يكن الاخوان قوة داخل مصر فحسب وانما لهم امتدادات في دول عدة منها تركيا وتونس وليبيا والاردن، وان إخفاق الجماعة داخل مصر لا يعني بداية انهيار مشروع الاسلام السياسي في مصر وباقي الدول كما يشاع، فالإخوان حجر زاوية في فكر الإسلام السياسي ولا يعني اخفاقهم بداية النهاية.

الاطار المنهجي للبحث: تم استخدام المنهج التحليلي في تحليل العلاقة ما بين الاخوان والسلطة السياسية، كما تم استخدام المنهج الوصفي الذي يفيد في عرض الاحداث والتطورات.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى مقدمة وثلاث مطالب، تناول الأول: مفارقات الحرية والمواجهة في علاقة الاخوان والعسكر، وتضمن الثاني: ارتداد السلطة بين إخفاق حكم الاخوان والانقلاب العسكري، بينما يعرض الثالث مشاهد احتمالية لمستقبل الاخوان المسلمين وعلاقتهم بالسلطة السياسية، فضلاً عن الخاتمة والاستنتاجات نهاية البحث.

اولاً: مفارقات الحرية والمواجهة في علاقة الاخوان والعسكر

منذ عقود، ومفارقات علاقة الاخوان بالعسكر قد بدأت، تارة بين الحرية، وتارة أخرى بين المواجهة، ومضت كل تلك السنوات وبقيت العلاقة في تقاطع مستمر، وفي تفاوت بين الشراكة في الوصول الى السلطة، وبين المواجهة، نتيجة تقييد الحريات ونفي الاخر، هذه الاستمرارية بدأت منذ عهد جمال عبد الناصر الى انور السادات ثم حسني مبارك، وانقطعت بعد ثورة يناير 2011 بوصول الاخوان الى السلطة عبر صناديق الاقتراع، لكنها ارتدت عكسياً بعد الانقلاب العسكري، عندها اصبحت علاقة الإخوان ضد العسكر مرة اخرى، فلم يدم اتجاه المهادنة للعلاقة بين الاخوان والعسكر طويلاً فقد تم الانقلاب على التجربة الوليدة، ومن ثم عادت البلاد من جديد إلى نفي قادة من الإخوان إلى الخارج والزج بآخرين في السجون، وما ميّز كل هذه الفترات خروج كل رؤساء مصر من رحم المؤسسة العسكرية، باستثناء محمد مرسي الذي جاء بالانتخاب المباشر.

1. تنظيم الاخوان المسلمون ظروف النشأة والتكوين

يعد تنظيم الاخوان المسلمين اول تنظيم اسلامي حديث، اسسه حسن البنا[1]، في مدينة الاسماعيلية بمصر عام 1928، ففي آذار من ذلك العام ترأس البنا في منزله اجتماعاً ضم ستة

[1] ولد حسن احمد عبد الرحمن البنا الساعاتي في المحمودية احدى قرى محافظة البحيرة في مصر عام 1906، من اسرة متدينة ونشأ نشأة دينية، ثم التحق في سن الرابعة عشرة بمدرسة المعلمين الاولية بدمنهور، ودرس الفقه الاسلامي وانضم الى عدد من الجمعيات منها جمعية (الاخلاق الادبية) وجمعية (منع المحرمات)، ثم اكمل دراسته بعد ذلك بدار العلوم وتخرج فيها بأحرازه المرتبة الاولى عام 1927، وعين بعدها مدرساً في مدينة الاسماعيلية، للتفاصيل ينظر: محسن محمد، **من قتل حسن البنا؟**، ط2، (القاهرة: دار الشروق، 1987)، ص9؛ جمعة امين عبد العزيز، **اوراق من تاريخ الاخوان المسلمين**، الكتاب الاول، ظروف النشأة وشخصية الامام المؤسس، (القاهرة: دار الدعوة للتوزيع والنشر الاسلامية، 2002)، ص 143. كذلك ينظر: احمد حسن شوربجي، **ركائز في منهج الإمام بمناسبة مرور خمسين عاماً على استشهاد الإمام حسن البنا**، (الإسكندرية: دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، 2001)، ص23، ينظر كذلك: توفيق علوان، **نجم الدعاة حسن ألبنا**، (القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 1992)، ص10.

اشخاص، كانوا قد استمعوا الى دعوته واعجبوا بها، وتعاهدوا على تشكيل تنظيم اسلامي لنشر الدعوة والعمل على اصلاح المجتمع واتفقوا على تسمية التنظيم بـ(الاخوان المسلمين)، ويتحدث البنا عن بدايات التنظيم قائلاً: "في ذي القعدة 1347هـ الموافق مارس/آذار 1928م، تلقيت في بيتي زيارة الاخوان الستة، فقالوا: لقد سمعنا ووعينا وتأثرنا ونحن لا نعرف السبيل العملي للوصول الى عزة الاسلام وخدمة المسلمين، لقد سئمنا حياة الذل والقيود هذه، ولا نعرف الطريق الى خدمة الوطن والدين كما تعرفه انت، وكانت البيعة"[1].

في عام 1932 انتقل البنا الى القاهرة، فتركت مظاهر الحياة العامة ومظاهر الفساد والانحلال الخلقي المنتشر فيها اثراً في نفسه، وحركت فيه نزعة التصدي لذلك الواقع، وفي ايار عام 1933 عقد الاخوان المسلمون مؤتمرهم الاول في القاهرة، وفيه اقر النظام الداخلي للتنظيم[2]، الذي قسمه الى وحدات تنظيمية مختلفة، ابتداءً من (الاسرة) وهي اصغر وحدة تنظيمية والتي تتكون من خمسة افراد، ثم (الشعبة) التي ترتبط بمكتب المنطقة وهذا يرتبط بدوره (بالمكتب الاداري) الذي يرتبط هو الآخر (بالمركز العام) الخاضع لسيطرة (المرشد العام)، وقد تتابع على الجماعة منذ تأسيسها حتى تسلم محمد مرسي الرئاسة في مصر، ثمانية مرشدين وكانوا حتى فترة المرشد الرابع حامد ابو النصر (1986–1996) ينتخبون لولاية مدى الحياة، ولكن تحددت ولايتهم في فترة المرشد الخامس مصطفى مشهور (1996–2002) بست سنوات، تجدد لمرة واحدة فقط[3].

اهتم الاخوان بشكل ملحوظ بالتربية البدينة، فشكلوا عدة فرق رياضية لممارسة مختلف انواع الرياضية البدينة، وعلى ما يبدو ان وراء اهتمام الاخوان بهذه المسألة يأتي في سياق رغبتهم بعسكرة حركتهم، وبث روح الاقدام والجهاد فيها[4].

كما ركز الاخوان على الاعلام بوصفه وسيلة من وسائل نشر الدعوة الاسلامية وفكر التنظيم، فاصدروا عدة جرائد، كان ابرزها جريدة (الاخوان المسلمين) عام 1933، وجريدة (النذير) عام 1938، ثم جريدة (الشهاب) عام 1947 وغيرها[1].

---

(1) حسن البنا، **مذكرات الدعوة والداعية**، ط4، (الكويت: افاق للنشر والتوزيع، 2011)، ص84.

(2) ريتشارد ميتشل، **الاخوان المسلمين دراسة اكاديمية**، ترجمة: عبد السلام رضوان، (القاهرة، مكتبة مدبولي،1979)، ص95.

(3) للتفاصيل ينظر: هشام العوضي، "الاسلاميون في السلطة حالة مصر"، في عبد الحي علي قاسم واخرون، **التغيير في الوطن العربي أي حصيلة**، تحرير: عبد الاله لقزيز، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص159–160؛ ينظر كذلك عبد الفتاح علي بوتاني، "الاخوان المسلمين وثورة 14 تموز"، **مجلة فه زين**، العدد4، دهوك، 1996، ص99.

(4) خليل علي حيدر، **اضواء على مذكرات حسن البنا**، (الكويت: دار الكاظمة للنشر، 1989)، ص 98.

واكد البنا على وجوب قيام الدولة الاسلامية، بقوله: "الاسلام الذي يؤمن به الاخوان المسلمون يجعل الحكومة ركناً من اركانه"[2]، وهو بهذا لا يعترف بفصل الدين عن السياسة، ذلك ان الاسلام كما يراه البنا "نظام شامل متكامل بذاته، وهو السبيل النهائي للحياة بنواحيها كافة، وهو قابل للتطبيق في كل زمان ومكان"[3]، وان مبادئ الاسلام لها القدرة على تنظيم شؤون الناس في الدنيا والاخرة، فالاسلام "عقيدة وعبادة ووطن وجنسية ودين ودولة وروحانية وعمل، ومصحف وسيف"[4]، ويضيف البنا قائلاً "استطيع ان اجهر بصراحة بان المسلم لا يتم اسلامه الا اذا كان سياسياً بعيد النظر في شؤون أمته مهتماً بها غيوراً عليها"[5]، وعلى هذا الاساس ابدى الاخوان اهتماماً بجميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والجهادية، فضلاً عن الجوانب العبادية والعقدية، ليعلن البنا ان تنظيم الاخوان ما هو الا دعوة دينية وهيئة سياسية، وجماعة رياضية[6]، وقد جسد هذا الفهم المتكامل للإسلام الشعار الذي طالما كان يردده اعضاء التنظيم في اجتماعاتهم وانشطتهم وهو "الله غايتنا والرسول قدوتنا والقرآن دستورنا، والجهاد سبيلنا، والموت في سبيل الله اسمى امانينا"[7].

وانطلاقاً من هذا الموقف تعرض البنا للأنظمة السياسية التي لا تتخذ من الاسلام دستوراً لها، ودعا الى العمل الجاد للقضاء على تلك الانظمة، واقامة الحكومة التي تعتمد الاسلام في تشريعاتها وكل معاملاتها الدينية والدنيوية، كما بعث برسالة الى حكام العالم الاسلامي اسماها (نحو النور) نشرتها جريدة الاخوان المسلمون، على شكل سلسلة، مضمناً آرائه فيها، وتصوراته لنهضة العالم الاسلامي والدولة الاسلامية[8].

---

(1) ايمان عبد الحميد محمد الدباغ، جمعية الاخوة الاسلامية في العراق 1949–1954، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الموصل، 2005، ص11.

(2) مجموعة رسائل الامام الشهيد حسن البنا 1906– 1949، (القاهرة: دار الدعوة للتوزيع والنشر، 1972)، ص 272.

(3) المصدر نفسه، ص 244–247.

(4) حسن عقيل ابو غزلة، **الحركات الاصولية والارهاب في الشرق الاوسط**، (عمان: دار الفكر للطباعة والنشر، 2002)، ص128.

(5) محمد احمد خلف الله، "الصحوة الاسلامية في مصر"، في اسماعيل صبري عبد الله واخرون، **الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي**، ط4، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص40.

(6) مجموعة رسائل الامام الشهيد حسن البنا، مصدر سبق ذكره، ص 273–274.

(7) مجول محمد محمود جاسم العكيدي، الشيخ امجد الزهاوي 1883–1967 دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، 2004، ص16.

(8) مجموعة رسائل الامام الشهيد حسن البنا، مصدر سبق ذكره، ص 182.

وفي هذه المرحلة خاض الاخوان صراعات مواجهة مع الانظمة السياسية المتعاقبة في مصر، وبكل وضوح وحزم صرح "البنا" بمعاداته لكل جهة لا تتخذ الاسلام منهجاً لها، قائلاً: "سننتقل من دعوة الكلام وحسب الى دعوة الكلام المصحوب بالنضال والعمل، سنتوجه بدعوتنا الى المسؤولين وسندعوهم الى مناهجنا ونضع بين ايديهم برنامجنا، فان اجابوا الدعوة وسلكوا السبيل الى الغاية آزرناهم، وان لجأوا الى المواربة وتستروا بالأعذار الواهية والحجج المردودة، فنحن حرب على كل زعيم او رئيس حزب او هيئة لا تعمل على نصرة الاسلام ولا تسير في الطريق لاستعادة كلمة الاسلام ومجد الاسلام، وسنعلنها خصومة لا سلم فيها ولا هوادة، حتى يفتح الله بيننا وبين قومنا بالحق وهو خير الفاتحين"[1]، وبهذا اضاف البنا اسلوباً آخر للتغيير الى جانب التغيير الفكري السلمي ملوحاً باستخدام القوة لتحقيق اهداف التنظيم.

ومن جهة اخرى، انتقد البنا الاحزاب السياسية، واصفاً اياها بانها خطيئة هذا الوطن الكبرى، وهي اساس الفساد الاجتماعي، مضيفاً ان "الحزبية قد افسدت على الناس كل مرافق حياتهم وعطلت مصالحهم واتلفت اخلاقهم ومزقت روابطهم، وكان لها في حياتهم العامة والخاصة اسوأ الأثر"، كما اكد على انه "قد آن الاوان لترتفع الاصوات بالقضاء على نظام الحزبية في مصر، وان يستبدل به نظام تجتمع فيه الكلمة، وتتوحد جهود الامة حول منهاج قومي اسلامي صالح"[2].

وانتشرت دعوة الاخوان منذ البداية انتشاراً واسعاً، حتى بلغ عدد المنتسبين اليها اكثر من نصف مليون شخص، لاسيما بعد انضمام فئات وشرائح مختلفة من المجتمع المصري لها، فاصبح للتنظيم منهج متكامل، وقاعدة شعبية واسعة اهلته للمشاركة في تطورات الاحداث السياسية، ليس فقط على الساحة المحلية المصرية (المشاركة في المظاهرات والانتفاضات الوطنية)، بل على المستوى الخارجي ايضاً، ومنها مشاركته في حرب فلسطين عام 1948، ودوره البارز في تلك الحرب، وقد اكد البنا على ان مشاركة الاخوان هي من باب الاهتمام بقضايا المسلمين حيث يقول: "ان كل ارض يقال فيها لا اله الا الله محمد رسول الله، هي جزء من وطننا، له حرمته وقداسته والاخلاص له والجهاد في سبيل خيره"[3]، واتسع هذا التنوع في دوائر الاصلاح والتغيير لدى تنظيم الاخوان، ليشمل شؤون السياسة والحكم، مما شكل تهديداً للنظام السياسي الحاكم في مصر آنذاك، فاقدم رئيس الوزراء المصري "محمود فهمي

(1) نقلاً عن: محمد احمد خلف الله، مصدر سبق ذكره، ص47.

(2) المصدر نفسه، ص 49.

(3) محسن محمد صالح، **التيار الاسلامي في فلسطين وأثره في حركة الجهاد 1917-1948**، (الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، 1988)، ص434.

النقراشي"، في كانون الثاني 1948، على اصدار قرار حل تنظيم الإخوان، ومصادرة أموالهم واعتقال قادتهم، وكان هذا الاجراء سبباً في اغتياله على ايدي عناصر من تنظيم الاخوان، وفي 12 شباط 1949 دفع البنا حياته ثمناً لظاهرة العنف الموجه ضد الانظمة السياسية، التي تبنتها، فيما بعد بعض الحركات الاسلامية، كرد فعل لاسباب مختلفة[1]، فكان اغتيال البنا نهاية حقبة متميزة في تاريخ تنظيم الاخوان، ابتدأت منذ تأسيسه عام 1928، لتبدأ صفحة جديدة اخرى من مسيرة التنظيم، بعد ان اصبح لتنظيم الإخوان المسلمين فروع في مختلف بلدان العالم، مارس فيها نشاطات متعددة سياسية واجتماعية وثقافية[2].

2. التهادن ودخول معترك السياسة

هناك ثمة من يشكك بمواقف البنا المواجهة للنظام السياسي، ويستند في ذلك الى المحاباة التي كان يبديها البنا، للملك فاروق ورئيس الوزراء اسماعيل صدقي، الذي كانت تربطهما علاقة سيئة مع معظم فصائل الحركة الوطنية المصرية، في المقابل كانت السلطة الحاكمة تفسح المجال للإخوان لممارسة نشاطهم بحرية، دون الاحزاب السياسية الاخرى[3]، وعلى ما يبدو ان السلطة الحاكمة آنذاك ربما سعت للتقرب من الاخوان لاستغلال الشعبية الواسعة التي كان يتمتع بها التنظيم، أي ان التحالف، بين الاخوان والحكومة كان مرحلياً لتحقيق اهداف معينة، والدليل الذي يمكن الاعتماد عليه هو قرار المؤتمر السادس للإخوان الذي عقد في مطلع عام 1941 بإمكانية دخول أعضاء الجماعة في الانتخابات، وقد أعلن ألبنا عن رغبته في ترشيح نفسه عن دائرة الاسماعلية كممثل للإخوان[4]، غير انه انسحب منها بعد طلب رئيس الوزراء منه ذلك بناء على ضغوط لمنع البنا من المشاركة، ومن ثم اقدام الحكومة على حل تنظيم الاخوان، ثم اغتيال مؤسس التنظيم عندما وجدت فيهم خطراً يهدد وجودها.

---

(1) عبد الله فهد النفيسي، "الفكر الحركي للتيارات الاسلامية محاولة تقويمية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 186، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، 1994، ص 108.

(2) اسماعيل صبري عبد الله وآخرون، **الحركات الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي**، ط4، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص141.

(3) رفعت السعيد، **حسن البنا متى كيف لماذا؟**، ط10، (دمشق: دار الطليعة الجديدة، 1997)، ص49.

(4) زكريا سليمان بيومي، **الاخوان المسلمين والجماعات الإسلامية في الحياة السياسية المصرية 1928-1948**، (القاهرة: مكتبة وهبة، 1979)، ص99.

استمرت علاقة الاخوان المسلمين فيما بعد بالانظمة السياسية بين مد التهادن وجزر المواجهة، وتغيرت مواقفهم من التعددية السياسية، والحزبية، والمعارضة، والمشاركة في الانتخابات حسب ظروف المرحلة وحسب علاقتهم بالنظام السياسي ففيما يخص التعددية السياسية فقد كانت على مرحلتين.

المرحلة الأولى: موقف الرفض للتعددية الحزبية، إذ لم يجد الاخوان فيها إلا مزيداً من التشرذم والتفرقة ومضيعة للطاقات وتشتيتها[1]، وهي صورة كونها البنا لواقع حال الحياة السياسية في وقته آنذاك، شأنه في ذلك شأن الموقف من الحزبية.

المرحلة الثانية: ثمة انطباع مغاير لما سبقه، فالإخوان المسلمون تولدت لديهم رغبة بأهمية وجود التعددية الحزبية، والسماح لها بأن تأخذ مسارها في الدولة من خلال الإطار العام الذي تتبناه عبر دستورها الذي يحدد القواعد والشروط لوجود مثل هذه التعددية، وأن الفكر الاسلامي حمل بوادر التعددية عبر سماحه بظهور مذاهب إسلامية، وأحزاب سياسية، تبنت أفكاراً واراءاً متعددة ومتباينة، وأن لا غضاضة من اقتباس النمط الغربي الديمقراطي القاضي بمبدأ التعددية محددين شرطين هما: أن تتحقق المصلحة، وأن يدخل التعديل على المبدأ المقتبس حتى ينسجم مع قيم الإسلام[2]، وإن التعددية الحزبية تسمح لجميع الأحزاب على اختلاف أفكارها ومشاربها بالعمل، فهي ثمرة طبيعية للحرية، والحرية هي الوجه الآخر للعبودية لله وحده، وبالتالي أي مصادرة لهذه الحرية إنما هي عدوان على حق الله سبحانه وتعالى، سواء من حيث أنها استلاب لحق الجموع من حرية التعبير، أو من حيث أنها إخلال بعبودية الناس له[3].

أما **المعارضة السياسية**، في نظر الاخوان، فانها تكون "بالرأي وذات طابع سلمي جائزة شرعا، ولا تعتبر بغياً أو خروجا على الحاكم"[4]، والمعارض يقوم بالواجب الشرعي وهو مأمور بأن يفعل ذلك على اعتبار انه أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر، وكذلك المعارضة تدخل من باب فقهي "من

---

(1) حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية، مصدر سبق ذكره، ص287.

(2) يوسف القرضاوي، **الإخوان المسلمون 70 عاماً في الدعوة والتربية والجهاد بمناسبة مرور سبعين عاماً على استشهاد مؤسس الجماعة حسن ألبنا**، (القاهرة: مكتبة وهبة، 1999)، ص56.

(3) فهمي هويدي، **رؤية أسلامية معاصرة، في مجموعة مؤلفين، مفهوم التعددية والمعارضة في الإسلام**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص204.

(4) محمد احمد الراشد، **أصول الإفتاء والاجتهاد التطبيقي في نظريات فقه الدعوة الإسلامية**، ط3، (بغداد: مطبعة أنوار دجلة، 2002)، ص143.

رأى منكم منكرا فليغيره ..."[1]، وهو ما ذهب إليه اخرون أيضاً بالقول: "أن المعارضة المنظمة ضرورة شرعية"[2]، أي ان الإسلام يخلق أمام الحكومة معارضة قوية جريئة، تتعقب كل خطأ بالنقد وتزن كل فعل يصدر عن الحاكم.

وبالنسبة للمشاركة السياسية، فان المتابعة التاريخية لمشاركة الاخوان المسلمين في البرلمان تعطي نتائجها بأن أولى مشاركات الإخوان في الحياة النيابية سجلت عام 1938، عندما رشح البنا نفسه في الاسماعيلية، وفي عام 1941 عقدت الجماعة مؤتمرها السادس واتخذت قرارا للمشاركة بانتخابات عام 1942 بصورة رسمية عبر مرشحيها لكنها لم تحصل على نتيجة تذكر، ثم جاءت مشاركتهم الثالثة بشكل أفراد في انتخابات عامي 1976 و1979، حيث نجح عدد منهم بالحصول على مقاعد في مجلس الشعب المصري، وفي عام 1984 كانت أول مشاركة رسمية للإخوان المسلمين، بعد ثورة 1952، التي جاءت عبر تحالف جرى بين حزب الوفد والجماعة، ودخل ستة أعضاء من الاخوان في قائمة موحدة ونالوا ستة مقاعد، وفي عام 1987 تحالف الاخوان مع حزب العمل والأحرار وأثمر تحالفهم الفوز بـ(56) مقعدا، منها (37) مقعدا للإخوان، مما جعلهم في المرتبة الأولى عن صفوف المعارضة داخل مجلس الشعب، وفي عام 1990 قاطعت الجماعة الانتخابات، ثم خاضتها في عام 1995 بـ(150) مرشحا لم ينجح إلا واحد أثر الاعتقالات الواسعة التي قامت بها الحكومة[3]، وفي عام 1997، شهدت الساحة الحركية الاسلامية حادثة فريدة من نوعها، وشكلت نقلة نوعية في تاريخ الحركات الاسلامية في العالم العربي منذ تأسيس جماعة الاخوان سنة 1928، فقد اصدر بعض قادة ما يعرف بـ(الجماعة الاسلامية) في مصر من داخل سجونها مبادرة بوقف جميع عملياتها المسلحة في مصر وخارجها، ولقيت هذه المبادرة تأييداً من الاوساط الامنية والحزبية في مصر، ومن ضمنها تأييد جماعة الاخوان المسلمين، وتضمنت المبادرة اقراراً من الجماعة بعدم شرعية الهجمات المسلحة التي قامت بها طوال السنوات الماضية، فضلاً عن خطأ اغتيال السادات عام 1981، واصدرت الجماعة عام 2002 اربعة كتب تحت

(1) محسن عبد الحميد، **حق المعارضة السياسية في المجتمع الإسلامي**، (القاهرة: دار الاحسان للنشر والتوزيع، 1992)، ص29.

(2) محمد عمارة، **الإسلام وحقوق الإنسان**، (الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1985)، ص90.

(3) مروان يوسف يونس، الديمقراطية في فكر وسلوك جماعة الاخوان المسلمين، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006، ص73.

عنوان (سلسلة تصحيح المفاهيم) تتضمن موقفها الفكري والنظري من بعض القضايا وصدرت تلك الكتب بتوقيعات قيادات مجلس شورى الجماعة[1].

وفي خضم تلك المؤشرات الايجابية في علاقة الاخوان بالتهادن مع السلطة أشترك الإخوان في انتخابات عام 2000 وقدموا (70) مرشحا فاز منهم (17) نائباً، وقد بدوا اقرب الى مرشحين مستقلين، أما في انتخابات مجلس الشعب عام 2005 فقد رشحت جماعة الاخوان (150) من كوادرها لخوض هذه الانتخابات في ظروف دولية يغلب عليها الضغط الأمريكي لإدخال مزيد من الإصلاحات والتحول نحو الديمقراطية عبر مشروعها (الشرق الأوسط الكبير)، وفاز الاخوان المسلمون بـ(88) مقعداً، حيث باتوا يشكلون 20% من البرلمان المصري، رغم ما شاب العملية من الضغوطات، والملاحظ من سلسلة المشاركات في الحياة السياسية ان الاخوان المسلمين كسروا حاجز السلبية الذي لجأت إليه الكثير من الحركات الإسلامية حين أرادوا التعبير عن توجهاتهم، وقرروا المشاركة بإيجابية مع قوى سياسية مختلفة عبر تحالفات وائتلافات كان في السابق يعتقد بعقم مثل هذه الأساليب، وهو مؤشر أخر يدل على حجم التغيير في فكر الاخوان[2].

حصلت الموجة الثانية من التغيير داخل الاخوان بانتهاء عام 2010 حين عقدت الانتخابات البرلمانية، لكن لم يفز الاخوان فيها بأي مقعد، وهذا ما دفع الجماعة الى الاقتناع بان اللجوء الى الشارع اصبح الطريق الوحيد ليسمع رايها، فاستغلت الوضع الداخلي في مصر، والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية، للتصدر مشهد المظاهرات المستلهمة من ثورة الياسمين في تونس، ولتشعل الجماعة غضب الشارع المصري عامة، بالدعوة الى مظاهرات حاشدة، واصدرت الجماعة ثلاثة بيانات بين 15 و23 كانون الاول عام 2011، هنأ البيان الاول الشعب التونسي على نجاحه في طرد الرئيس الطاغية، وتضمن البيان الثاني خريطة الطريق التي ينبغي التزامها فوراً، وادان البيان الثالث الاستجوابات والتهديدات التي تعرضت لها قيادات الاخوان بهدف الضغط عليهم لمقاطعة الاحتجاجات، وبهذا الاستفزاز الاخواني للسلطة، كانت القطيعة والانفصال بينها وبين النظام السياسي الحاكم[3].

---

(1) صالح عبد الله البلوشي، **الاسلام السياسي وصناعة الخطاب الراديكالي**، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2016)، ص199-200.

(2) مروان يوسف يونس، مصدر سبق ذكره، ص75.

(3) ابراهيم الهضيبي، "الاسلام السياسي اثناء الثورة وبعدها"، في بهجت القرني واخرون، **الربيع العربي في مصر الثورة وما بعدها**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص171-174.

3. المواجهة والاستخدام المتبادل بين السلطة والاخوان

بالعودة الى فترة الحكم الملكي لمصر، كانت الجماعة قد نشأت وقوي عودها في هذه الفترة، وتدرجت العلاقة بينها وبين السلطة الحاكمة من الاهتمام فقط بشأن الجماعة وتشكيل بنيتها الداخلية، الى فسح المجال امامها للدخول الى الساحة السياسية والاهتمام بالشأن العام، والمشاركة في القضايا السياسية المطروحة التي تتمثل باستقلال مصر، بعد ذلك بدأ التباين واضحاً بين توجهات الاخوان والسلطة، ليأخذ مسار هذه العلاقة طريقاً آخر هو المواجهة والصدام وفرض أرادة كل من الطرفين أحدهما على الأخرى لينتهي المشهد بالعنف المتبادل، وحل جماعة الاخوان المسلمين عام 1948[1].

وفي العهد الناصري، بارك الاخوان المسلمون الثورة عام 1952 وقدموا كل الدعم لها، لكن الخلاف أخذ يظهر على السطح، ولاسيما أن الاخوان كانوا يرغبون بإصلاحات ونهج يتطابق مع الإسلام، وأن يكون للإخوان دور على المسرح السياسي المصري، وهو ما لم يعجب الضباط الذين قادوا الثورة، وفي عام 1954 تعرض الرئيس عبد الناصر الى محاولة اغتيال، أتهم الاخوان المسلمون بتدبيرها، ليقرر مجلس قيادة الثورة اثر الحادث حل الجماعة، واعتقال (150) شخصاً من كوادرها، وعلى رأسهم المرشد العام "حسن الهضيبي"، وأصدرت أحكاماً قاسية بإعدام عدد من قادة الجماعة عام 1965، بحجة التخطيط لقلب نظام الحكم في مصر[2].

وفي عهد السادات اذ انفرجت العلاقة بين الجماعات الإسلامية والحكومة عندما أطلق العمل لجماعة الاخوان المسلمين، والتيارات الإسلامية الأخرى تمهيداً لضرب الشيوعيين وبقايا التيار القومي الناصري في مصر وعزلها عن دائرة التأثير فيها، الا أن حالة الوئام بين الطرفين لم تستمر طويلاً، إذ أثارت مفاوضات معاهدة "كامب ديفيد" الإسلاميين عموماً، لينتهي هذا الفصل باغتيال السادات على يد تنظيم الجهاد الإسلامي[3].

وفي فترة الرئيس حسني مبارك الذي تولى الحكم عام 1981، تبنى نهجاً متسامحاً تجاه الاخوان المسلمين، وسمح لهم بالمشاركة العلنية في الحياة السياسية، ولم يمنعهم من ممارسة نشاطهم الثقافي

---

(1) محمد حامد أبو النصر، **حقيقة الخلاف بين الاخوان المسلمين وعبد الناصر**، ط2، (القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية، 1988)، ص73.

(2) علي ناصر محمد، **الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية**، ج1، (القاهرة: مركز العربي للدراسات الإستراتيجية، 1999)، ص184.

(3) منتصر الزيات، **الجماعات الإسلامية رؤية من الداخل**، (القاهرة: دار مصر المحروسة، 2005)، ص61.

والاجتماعي، بيد أن النظام لم يضف على الجماعة المشروعية القانونية إذ بقيت محظورة وفق القانون[1]، وتخللت هذه العلاقة فترات من الصدام المباشر عبر الاعتقالات، والزج بقياديي الجماعة في السجون، ومحاولات التضييق عليهم لحسر نفوذهم، وكان اعنفها إلقاء القبض على (536) شخصاً من أنصار الجماعة في سياق التضييق على مرشحي الجماعة في انتخابات عام 2005، كما حدثت اعتقالات مماثلة عام 2010[2].

مما سبق يتبين ان العلاقة بين الاخوان المسلمين والنظام السياسي هو عدم الاستقرار والتوتر الدائم، اذ لم تشهد هذهِ او تلك العلاقة نقطة تحول لصالح الاستقرار والتصالح بين الاخوان والحكومة، بل استمرت كأتجاه عام متكرر محورها شكلان متعاقبان ومتناقضان الأولى دورة مهادنة وهدوء وحرية نسبية، والثانية نقيضها دورة المواجهة والتوتر والسجون، وتبادل الاتهامات بين الجماعة والحكومات المصرية المتعاقبة، فكان الثابت في علاقة الاخوان المسلمين بالسلطة الحاكمة على اختلاف مراحلها الزمنية هو التوتر والتذبذب، تتخللها فترات من الصدام والمواجهة في اغلب الأحيان الى الهدنة معها في بعض الأحيان، ويعود السبب ذلك الى مدى تعاون السلطة السياسية مع جماعة الاخوان وفسح المجال وحرية الممارسة السياسية في اطار النظام، فضلاً عن مستوى الثقة الذي تمنحه السلطة الحاكمة لجماعة الاخوان، من عدهم خطراً سياسياً ومنافساً قوياً على الساحة المصرية، واخيراً فان للمصالح السياسية دوراً مهماً في علاقة الاخوان بالسلطة الحاكمة، فكثيراً ما تستخدم السلطة الحاكمة جماعة الاخوان للدفع بهم نحو اخطار داخلية، او الاستفادة من مستوى الشعبية الذي يتمتعون به داخل مصر او خارجها.

ثانياً: ارتداد السلطة بين إخفاق حكم الاخوان والانقلاب العسكري

كان لدور المواجهة الوقع الاكبر في حشد وتعبئة الشارع المصري لإسقاط مبارك، وتسلم الاخوان السلطة مع اول انتخابات رئاسية، التي فاز فيها محمد مرسي، لكن على ما يبدو ان فوز مرسي لم يكن سوى مكافئة مؤقتة للإخوان على دورهم في المظاهرات وإزاحة نظام مبارك، اذ قدم الاخوان بفعلهم هذا

(1) حسنين توفيق إبراهيم، **النظام السياسي والإخوان المسلمين في مصر من التسامح الى المواجهة 1981-1996**، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1998)، ص6.

(2) داليا عادل شيت، التغيير السياسي واثره في الواقع الاجتماعي العربي بعد عام 2011 دراسة حالة مصر، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، 2017، ص150.

خدمة للمؤسسة العسكرية المسيطرة الفعلية على السلطة منذ ثورة عام 1952[1]، والتي تعارضت سياسات مبارك معها، لاسيما فيما يخص خصخصة الاقتصاد وانتشار الفساد، مع مصالح المؤسسة العسكرية، وبطبيعة الحال فقد مثل الجيش فصيل آخر داخل الدولة رافضاً على ما يبدو كلا من احتمالية خلافة جمال مبارك وتوريثه للسلطة، حسب تعديل المادة 76 من الدستور، ورفضهم القاطع استلام أي مرشح للرئاسة يأتي من خارج المؤسسة العسكرية[2]، ولهذا اقدم العسكر على اسقاط "محمد مرسي" وتسلمهم الحكم بعد عام واحد على تولي مرسي الرئاسة، وبانتهاء تلك الاحداث حكم على جماعة الاخوان بالقطيعة النهائية بينهم وبين النظام السياسي.

1. الاخوان في السلطة

بإزاحة نظام حسني مبارك ونجاح ثورة 25 يناير، افضت المرحلة الانتقالية الى سيطرة الجيش، والى تعديلات في قانون الاحزاب السياسية الذي سمح للإخوان تأسيس حزب في حزيران عام 2011، تحت اسم حزب الحرية والعدالة، وليحقق اغلبية برلمانية 216 مقعداً من اصل 508 مقاعد، في انتخابات مجلس الشعب عام 2011، ولم يتوقع احداً ان إزاحة نظام حسني مبارك، سيورثه نظام الاخوان المسلمون وصعودهم الى الحكم، في اول انتخابات رئاسية في ايار 2012، التي فاز فيها محمد مرسي على منافسه احمد شفيق بنسبة متواضعة (52%)، لكن ذلك لم يدم طويلاً اذ طغت مظاهر السخط الشعبي واتسعت وازدادت عنفاً بعدما شهدت سنة 2012 وحدها 558 تظاهرة، و514 اضراباً، و500 اعتصام، مما حدا بالمعارضة ان تطالب الجيش بالسيطرة على الحكم واجراء انتخابات رئاسية مبكرة، بعد اشهر من تسلم الاخوان السلطة، والتي كان من المفترض ان تنتهي ولاية مرسي عام 2015[3].

كما لم يتخيل احد ان تفضي ثورة يناير 2011 الى سقوط نظام مبارك وصعود الاخوان الى الحكم في اول انتخابات رئاسية في ايار 2012، فقد كانت الثورة تبدو شعبية تلقائية، لكن نتائج الثورة كانت لمصلحة الاخوان الذين استعادوا شرعيتهم القانونية بعد 59 سنة، منذ ان حل عبد الناصر الجماعة عام 1954، وسجلت الجماعة نفسها كجمعية اهلية بحسب قانون الجمعيات الاهلية لعام 2002، لكن

([1]) من ملاحظة للوضع السياسي في مصر بعد التغيير، نجد ان المؤسسة العسكرية توغلت في الحياة السياسية والمدنية بالأشكال كافة، فكان الجيش معززاً دوره في المؤسسات وتأمين الانتخابات حتى بعد انتخاب مرسي فان الوضع لم يتغير كثيراً إذ بقي الجيش يؤمّن المنشآت العامة والعمليات الانتخابية، للمزيد ينظر: داليا عادل شيت، مصدر سبق ذكره، ص150.

([2]) المصدر نفسه، ص127.

([3]) هشام العوضي، "الاسلاميون في السلطة حالة مصر"، في عبد الحي علي قاسم واخرون، **التغيير في الوطن العربي أي حصيلة**، مصدر سبق ذكره، ص147، ص157.

الجدل اثير عن اداء الجماعة وليس عن شرعيتهم، فقد وضع الاخوان بعد تسلمهم الحكم نظام سياسي شبه سلطوي ولم تتحقق الديمقراطية في فترة مرسي، حيث كان الشعب كله يتطلع الى مرحلة ديمقراطية تعقب سقوط نظام مبارك الديكتاتوري، ولعل السبب في ذلك ان الديمقراطية بالنسبة للإخوان كانت تحد صعب في ظل علاقة اتسمت لعقود بالحذر والشك والرهاب من الاخر[1].

ورغم المد والجزر في علاقة الاخوان والعسكر، ظل الإخوان في حالة شك دائم في المؤسسة العسكرية منذ انقلاب عبد الناصر عليهم يوم تشاركوا معه في الانقلاب على الملك فاروق، فالإخوان المسلمين يعدون انفسهم قوة مدنية، وبالتالي الصراع مع العسكر ليس أيديولوجيا، وعليه فعندما وصل الاخوان إلى السلطة، ظهرت مخاوف المؤسسة العسكرية، فبدأت بتأليب الشارع المصري عليهم، ايماناً من المؤسسة العسكرية بان بقاء الاخوان في السلطة قد يؤدي إلى تدمير مقدرات إمبراطورية عسكرية تأسست منذ عام 1952، ومن ثم فأن تلك المخاوف الصادرة من المؤسسة العسكرية لم تكن موجهة ضد الاخوان فحسب، بل كانت ستستمر حتى لو وصل أي فصيل سياسي بأي توجه وهوية ويحمل أجندة تتعارض مع المؤسسة العسكرية، فإنها كانت ستتعامل معه كما تعاملت مع الإخوان، فالمؤسسة العسكرية منذ عام 1952 تسعى لإغراق كل التيارات السياسية في منظومة فساد، لأنها لا تعيش في جو من النزاهة والرقابة والشفافية، وبالتالي تسعى لشراء كل التيارات السياسية دون استثناء، وبما ان الاخوان بعد ان وصلوا الى السلطة بانتخابات نزيهة يصعب شراؤها، فبالتالي يكون التعامل معها بالعمل على الاستئصال أو التشويه أو التدمير أو القضاء عليها بالمطلق[2].

ان المؤسسة العسكرية على ما يبدو نجحت في الإدماج السياسي لجماعة الإخوان المسلمين وسمحت لهم بتسلم السلطة لفترة معينة لإضفاء الطابع الديمقراطي، لكن كان هناك شرطان ضروريان، ان تقوم بهما جماعة الاخوان، أولا، مصر ما بعد مبارك تحتاج الى إجماع على القواعد الجديدة للعبة السياسية، ثانياً، الإخوان بحاجة للخضوع لتحول أيديولوجي وتنظيمي، بما في ذلك امكانية اعتناق مبادئ الديمقراطية والتعددية والحريات الفردية والمواطنة والمساواة أمام القانون، وبعد ذلك ظهرت جماعة الاخوان وكأنها لم تفي بأي من هذه الشروط، ومن ذلك وجد العسكر ان افضل ثغرة يمكن مواجهة الاخوان من

([1]) هشام العوضي، "الاسلاميون في السلطة حالة مصر"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 413، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص32.

([2]) فيروز زياني، للقصة بقية، برنامج على قناة الجزيرة، عنوان الحلقة (الاخوان والعسكر)، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على رابط الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net/programs/rest-of-the-story/2017/8/25.

خلالها في أعقاب انتفاضة مصر عام 2011، هي تحدي موازنة مبادئ الجماعة الإسلامية مع المطالب الشعبية الديمقراطية والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، وبالفعل فشلت جماعة الاخوان في النهوض بهذه المناسبة وانتهى بها المطاف الى الإخفاق كـ "ديمقراطيين محافظين" وكإسلاميين، ونجاحها الحقيقي الوحيد كان الحفاظ على الوحدة التنظيمية لجماعة الاخوان، ولكن هذا جاء على حساب افتقار الحركة إلى أيديولوجية ومشروع سياسي مستدام، وبالنتيجة سقط الإخوان في نهاية المطاف بسبب الإخفاقات السياسية والإيديولوجية والتنظيمية، وعدم انهاء خلافاتها او بسبب بقاء علاقات الشك وعدم الثقة المتبادلة بينها وبين المؤسسة العسكرية[1].

2. الاخوان وتعاظم حركات الإسلام السياسي

مع كل صعود لحركة الاخوان المسلمين تأخذ الظاهرة الاسلامية بالتعاظم ليس في مصر فحسب بل في الوطن العربي ككل، وعرفت هذه الظاهرة لدى الاكاديميين والمهتمين، بمصطلح (الاسلام السياسي) الذي اطلق على الجماعات التي تتخذ الاسلام مرجعية لها، وتمارس العمل السياسي في بلدانها، وتكتسح بعضها الساحة السياسية بعدما تسنى لها المشاركة في العملية السياسية، الى الحد الذي حقق فيه الاسلاميين نجاحات كبيرة، وشكلوا ركنا في المعادلة السياسية في تلك الدول، مثل جبهة الانقاذ الاسلامي في الجزائر، وحزب العدالة والتنمية في تركيا، وجبهة العمل الاسلامي في الأردن، وحزب النهضة الاسلامية في تونس، وحركة حماس في فلسطين، والحزب الاسلامي في العراق، وغيرها من الحركات الاسلامية التي دخلت معترك السياسة واحرزت تقدما ملحوظا في هذا الميدان، وان دل هذا على شيء فانما يدل على ان حركات الاسلام السياسي اصبحت ظاهرة لها وجودها، وهي تنمو بصورة مطردة وتتفاعل مع الاحداث، وهي قابلة على التأقلم مع ما يستجد على الساحة المحلية والاقليمية والدولية.

وفي الحديث عن جماعات الاسلام السياسي التي امتدت الى جميع الدول العربية والإسلامية، ولاقت افكارها رواجا في اذهان الكثير من الناس ذوي الميول الإسلامية، يطرح تساؤل عن إمكانية نهاية تعاظم تلك الحركات التي وجدت في جماعة الاخوان حاضنة فكرية بل ان منها من خرج من رحم الاخوان فماذا بعد الانقلاب على جماعة الاخوان وازاحة محمد مرسي؟

([1]) Ashraf EL-Sherif, **THE EGYPTIAN MUSLIM BROTHERHOOD'S FAILURES**, Part 1 of a series on political Islam in Egypt, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, 2014, P.3.

بعد تولي "عبد الفتاح السيسي" للسلطة، روجت المؤسسة العسكرية بأن معدلات الأحداث والاضطرابات الأمنية في تراجع، وعلى الصعيد الاقتصادي فإن درجة مصر الائتمانية تزداد منذ مجيء السيسي إلى الحكم رغم كل المشاكل، وأكدت المؤسسة العسكرية أن الخيار كان ما بين هيمنة المؤسسة العسكرية بدرجة ما، أو فقدان الدولة بأكملها، كما فُقدت المؤسسة العسكرية في ليبيا واليمن وانهار البلدان، فمصر انزلقت ما بعد سقوط نظام مبارك الى نزاعات مسلحة محدودة لكنها كانت ظاهرة خطيرة، نتيجة انتشار السلاح بين مختلف فئات المجتمع على نحو يهدد الامن بأكمله، او بسبب عشرات قوانين العفو العام والخاص التي افضت الى اطلاق سراح الاف من الجنائيين الخطرين، وتزامن ذلك مع فرار الاف السجناء خلال الثورة المصرية، وحول ما اذ كانت تلك افعال تلقائية ام متعمدة من جانب المؤسسة العسكرية الا انها شكلت تحدياً خطيراً للوجود الدولة، والاحتمال الذي يدعي ان للمؤسسة العسكرية اليد فيها، ان الاجهزة الامنية ضعفت الى حد لا يصدق، وفقدت هيبتها، وبطئت قدرتها على التكيف مع الواقع الجديد، مما دفع فئات اجتماعية الى نقل القانون الى اياديها، فقامت بالقبض على (البلطجية) وقتلهم والتمثيل بجثثهم في عدة محافظات مصرية[1].

تلك الاحداث آثارت طرح ابتعاد الإخوان اختيارياً –كجماعة– عن المشهد السياسي، واثيرت عدة قضايا أهمها يتعلق بتناقض الطرح مع فكرة قبول الآخر التي تنادي بها العلمانية، وأن الاخوان استغلت السلطة لإقصاء الاخر، وأن الإخوان كغيرهم لهم الحق في ممارسة السياسة، لكن ليس لهم الحق في احتكار الحرية لأنفسهم فقط، فكانت الدعوة في ظاهرها ليست بحال من الأحوال موجهة إلى أشخاص بعينهم، حتى قيادات الجماعة منهم، ببساطة الطرح في فكرته الأساسية يتناول فلسفة العمل السياسي بشكل عام، ثم إسقاطه على جماعة الإخوان بصفتها فصيل كبير يضم داخله مئات الآلاف من الأعضاء، ثم أخيراً الصراع الثنائي بينه وبين الديكتاتورية العسكرية، وحتمية وجود الطرف العسكري في ظل طرح الإخوان أنفسهم بالشكل الحالي كحكومة تدعوا إلى دولة إسلامية تحت شعارهم التاريخي (الإسلام هو الحل)، فأجادت السلطة العسكرية اصطياد الثغرات التاريخية للجماعة لتخويف المجتمع، من بداية محاولة العمل العنيف باغتيال النقراشي باشا –رئيس وزراء الملك فاروق– او اغتيال القاضي الخازندار في الحقبة نفسها، أو في مرحلة ما قبل الثورة باستعراض شباب الإخوان في جامعة الأزهر فيما

[1]) محسن عوض، "الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ثلاثون شهراً من الاعصار"، في عبد الحي علي قاسم ومحمد سلمان المعايعة واخرون، **التغيير في الوطن العربي اي حصيلة**، تحرير: عبد الاله بلقزيز، سلسة كتب المستقبل العربي 67، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص117–118.

عُرف إعلامياً بـ "قضية ميليشيات الأزهر"، أو في مرحلة ما بعد الثورة والاشتباكات المحزنة والتي بدأت في مظاهرة ما بعد ال١٠٠ يوم الأولى من حكم الجماعة، في العموم اجادت المؤسسة العسكرية استغلال نقاط القوة لديها، واستغلال استقواء الإخوان بقوة الأنصار لدى النظام وليس العكس كما يتوهم أنصار الإخوان، القوة بالتأكيد في صالح الدولة العسكرية وملعبها، وهو ما لم تفطن إليه الجماعة الإسلامية التي مارست العنف في حده الأقصى فعلاً، ثم اكتشفت أنها تقدم خدمة جليلة للمؤسسة العسكرية، التي استغلت العنف هنا أو التهديد به غاية للحصول على دعم دولي يحقق الغطاء الكافي لدعمها طالما كان الشعار هو الحرب على الإرهاب –حتى لو كان من صنع الاستبداد– وعليه فإن جرائم الاغتيالات السياسية أو تهديد الغير بقوة الحشد كانت كافية ليستند عليها النظام العسكري لسحق الجميع أخواناً وغيرهم من معارضيه[1].

اذاً فقد إخفاق الاخوان بعد صعودهم للسلطة واثبتوا ان حركات الإسلام السياسي بمجملها لديها فجوة كبيرة بين النظرية والتطبيق، زاد من هذا عدم خبرة الاخوان إدارة السلطة واستغلال المؤسسة العسكرية عدم خبرة حكم الاخوان، ودعمت بعض تصرفاتهم في الماضي والحاضر لصناعة رأي عام يولد نقاط قوة ودعم لخصمهم (العسكر)، فحين ولد الغرور السياسي لدى اعضاء جماعة الاخوان منذ تسلمهم السلطة، وبدأت بالاحتكام للقوة ضد الخصوم، ولد شعوراً لا ارادياً لدى المجتمع بضرورة الخلاص من كل اشكال النظام القائم على الإسلام السياسي، وبما ان العسكر هو القادر على حماية الناس وهو صاحب السطوة العسكرية في البلد فقد برز بدور البطولة لتخليص المجتمع من بطش الاخوان، وهنا كان للعسكر سلطة مطلقة في البطش العكسي بقيادات الاخوان فأعتقلت من اعتقلت واغتالت منهم الكثير، وزجت اخرين في السجون، ونفت اخرين، وافضت في النهاية الى الحكم بإعدام محمد مرسي، لكنه توفي اثناء محاكمته في ظروف غامضة.

ثالثاً: مشاهد احتمالية لمستقبل الاخوان المسلمين وعلاقتهم بالسلطة السياسية

راقب العالم كله إخفاق الاخوان في قيادة التجربة المصرية، ومن ثم احداث الانقلاب العسكري الذي قامت به المؤسسة العسكرية تحت شعار نعم لدولة مدنية تفرق بين الدين والدولة، بعد اقل من سنة على تولي الاخوان للسلطة السياسية.

[1]) ياسر الهواري، اذا وجد الاخوان وجد العسكر لماذا، متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، عبر رابط الموقع الالكتروني: https://blogs.aljazeera.net/blogs/2018/2/27.

فقد وصفت عملية عزل الرئيس "محمد مرسي" وتعطيل العمل بالدستور بانه انقلاب عسكري صريح على دستور ديمقراطي افرزته ارادة شعبية حقيقية، فلم يكن من الجائز الاطاحة برئيس انتخب على اساس انتخابات حرة ونزيهة، كانت احدى ثمار ثورة 25 يناير، التي كان مطلبها الاساسي اقامة نظام ديمقراطي في مصر وبشكل حقيقي وليس صوري، فهذه النتائج نكست بها اجراءات الانقلاب العسكري الذي جرى في 3 تموز 2013، حيث استغلت المؤسسة العسكرية رصيداً شعبياً معارضاً للإخوان المسلمين لتسوقهم جميعاً الى تأييدها في معركة القضاء على كل ما من شأنه ان يحسب على جماعة الاخوان، وبذلك اعادت المؤسسة العسكرية بقيادتها للانقلاب النظام الاستبدادي بصيغة جديدة[1].

1. مشهد انهيار تنظيم الاخوان المسلمين بوصفها تيار من حركات الإسلام السياسي

ان ما تعرض له الاسلام السياسي في مصر من إخفاق وتهاوي بعد الاطاحة بمرسي، لم يكن الا المرحلة الأخيرة التي تعرضت لها الجماعة في تاريخ مسيرتها من اجل اثبات ذاتها والوصول الى طموحاتها في اقامة دولة اسلامية يحكمها الاخوان، ابتدأت منذ تعرض الاخوان الى قمع متواصل من قبل الانظمة السياسية التي اعتلت حكم مصر، ايام جمال عبد الناصر، مروراً بالسادات، ونظام حسني مبارك، وانتهاءً بالانقلاب العسكري الذي ازاحهم عن طموحهم الذي وصلوه بعد مسيرة نضالية مكلفة.

وهنا توقع الباحثين تأثيرات ستظهر على مستقبل الاخوان وعلى مجمل حركات الإسلام السياسية في بقية الدول، نتيجة للتطورات والنهاية المحبطة لتنظيم الإخوان المسلمين الذي اتُخذ سبيلاً للنضال وسعياً للوصول الى السلطة السياسية، وان الانظمة الحاكمة في تونس وليبيا وتركيا ستتأثر ايضاً بذلك المشهد وستمر بنفس الانهيار[2].

فمعطيات الواقع الذي شهدته مصر وبعض دول التغيير العربية ما بعد عام 2011، تشير الى انه من الصعوبة ان يتولى الاسلام السياسي بعد إزاحة حكم مرسي، مراكز متقدمة في الحكم والسلطة في تلك الدول مستقبلاً تحت واجهة التنظيمات الاسلامية نفسها، لاسيما وان الجماهير التي كانت تتطلع الى الديمقراطية الحقيقية قد صدمت بحكم تلك الجماعات الاسلامية التي لا تعرف من الديمقراطية سوى صناديق الانتخابات، فعلى مدار سنة من حكم محمد مرسي في مصر، بدا واضحاً ان الاخوان المسلمون لم يعملوا على بناء توافق وطني واسع، او يسعون الى ضمان تكافؤ الفرص بين المتنافسين السياسيين،

---

[1]) طارق البشري، **ثورة 25 يناير والصراع حول السلطة**، (القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014)، ص175-176.

[2]) شهرت عارف، اربع سيناريوهات تحدد مستقبل مصر بعد سقوط الاخوان، موقع جريدة الوطن عبر شبكة المعلومات الدولية، على رابط الموقع: http://www.elwatannews.com/news/details/341363#.

فضلاً عن ذلك اهمالهم للقيم الديمقراطية مثل احترام حرية الرأي والتعبير، وتهديدهم لحقوق الاقليات، ومهاجمتهم للأخر المختلف سياسياً معهم[1]، لاسيما وان حكم جماعة الاخوان من خلال الرئيس مرسي اعتبر الثورة فرصة تاريخية منحها الله لهم عبر الشعب للانتقال من مرحلة الصبر الى مرحلة التمكين سريعاً[2].

2. مشهد انهيار تنظيم الاخوان المسلمين واستمرار بقاء تيارات الإسلام السياسي

على الرغم من المشهد الأول الا ان البعض خالف تلك الآراء معللاً ذلك باختلاف الثقافة السياسية، ما بين الاخوان المسلمين والانظمة الحاكمة في تلك الدول، اذ ان العسكر لم يكن لهم دور في تطور الاحداث لاسيما في تونس وفي تركيا وليبيا وتونس والاردن لا توجد حكومات اسلامية مثلما كانت توجهات الاخوان في مصر في فترة الرئيس "محمد مرسي"، لكن يوجد فيها اسلاميون صعدوا الى سدة الحكم من خلال منافسة انتخابية، وانه لا يوجد اوجه للتشابه بين تلك الحكومات والاخوان المسلمين، كما ان الجيوش في هذه الدول ليست في موقف يمكنها من عزل القيادة السياسية او الانقلاب عليها[3]، عليه فأن تأثير فشل الاخوان سيكون ضئيلاً الى حد ما على مستقبل الاسلام السياسي ككل، واذا كان لابد من وجود تأثير فهو تأثير بعض الاطراف التي تستهجن الاسلام السياسي في تلك الدول، وتشجيع القوى المناهضة للإسلام للتحرك ضد انظمتها الحاكمة.

3. مشهد عودة تهادن الاخوان المسلمين واستمرار سعيهم للسلطة

يستمد هذا المشهد فرضيات نجاحه من العودة الى الوراء اذ كانت تطغى صورة القمع والاقصاء التي قام بها النظام المصري مع ذلك استمر التنظيم في نضاله للوصول الى السلطة، ففي عام 1995 تعرض التنظيم لأبشع صور استلاب الحريات حين اعتقل النظام المصري اكثر من 90 عضواً من الجماعة وحولهم الى المحاكمات العسكرية بتهمة انتمائهم الى تنظيم غير مشروع يسعى الى قلب نظام الحكم، وتعرض الاخوان مرة اخرى عام 2006 الى اعتقالات مماثلة وتحول المعتقلين الى محاكمات عسكرية عام 2007، وفيما شملت اعتقالات ومحاكمات عام 1995 نواباً سابقين، واساتذة جامعات

---

[1]) عمار علي حسن، **المستقبل السياسي لمصر بعد اطاحة حكم الاخوان المسلمين ترشيح الاني وتوقع الاتي قريباً**، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014)، ص8.

[2]) المصدر نفسه، ص17.

[3]) شهرت عارف، مصدر الكتروني سبق ذكره.

ومرشحين لخوض انتخابات مجلس الشعب ومفاصل وقيادات وسطى داخل التنظيم، فقد استهدفت محاكمات عام 2007 رجال الاعمال والمال داخل الجماعة في خطوة لاستهداف مصادر التمويل[1].

عليه فان مستقبل الاسلام السياسي في مصر لا يمكن حصره باحتماليات الاضمحلال والإخفاق ، فالإسلام السياسي يمثل قاعدة شعبية لها امتدادات تاريخية، فضلاً عن انه مرجعية دينية، وكثير من الاخوان المسلمون يغادرون العمل السياسي لينصرفوا الى الدعوة والوعظ وتحويل العادات اليومية وتغييرها والعودة الى الممارسة الدينية، ثم يعودون بعد التفاف طويل الى النشاط السياسي، وهذا نابع من الفلسفة التي انشؤا عليها وفق مقولة مؤسس الجماعة "حسن البنا"، "أتحسب أن المسلم الذي يرضى بحياتنا اليوم ويتفرغ للعبادة، ويترك الدنيا والسياسة للعجزة والآثمين والدخلاء والمستعمرين ليس مسلماً"، وهذا يعني؛ أن المسلم الذي يتفرغ للعبادة يعد كافراً وفق مبدأ الجماعة اذا لم يخض معركة الإسلام السياسي[2].

فضلاً عن ذلك فان الاخوان المسلمون في مصر كما هم في تركيا، ينصرفون الى السيطرة على النقابات الحرفية (محامون، مهندسون، اطباء...) وعلى المؤسسات المالية التي تدر عليهم ريعاً يضمن استمرار تمويل نشاطهم السياسي، فالإخوان المسلمون ما ان ينتقلوا من وضع سياسي حتى ينخرطون في توظيفات متعددة الاوجه في اوساط المجتمع المدني، كما في اوساط الطبقة السياسية، فاذا كان طيف السلطة السياسية يتوارى عن جماعة الاخوان فان رموزهم الاسلامية تتغلغل اكثر من أي وقت مضى في صلب المجتمع ويكون لها تأثير واضح على الخطاب السياسي السائد[3].

فالانكسار الذي تتعرض له جماعة الاخوان وتنظيمات الاسلام السياسي سياسياً لا تعني بالضرورة انتهاء ظاهرة الإسلام السياسي، فالظاهرة تبقى ما بقيت العوامل المنتجة لها، بينما يخضع الانتصار أو الهزيمة لموقف الجماهير من ممارسات تلك التنظيمات، والتحولات الخاضعة للعوامل السياسية والاقتصادية[4].

---

[1] هشام العوضي، **صراع على الشرعية الاخوان المسلمون ومبارك 1982-2007**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص15.

[2] نقلاً عن: محمود احمد جبر، مستقبل الاسلام لسياسي في دول الربيع العربي مصر نموذجاً، مجلة الوعي العربي، على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على رابط الموقع الالكتروني: http://www.elw3yalarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=17569#

[3] أوليفييه روا، **تجربة الاسلام السياسي**، ط2، (بيروت: دار الساقي، 2016)، ص80.

[4] محمود احمد جبر، مصدر الكتروني سبق ذكره.

وعليه ترجح الباحثة صدق مشهد عودة تهادن الاخوان واستمرار سعيهم للوصول الى السلطة، انطلاقاً من رؤية اشتراطية بان مستقبل الاسلام السياسي في مصر سيحكم بما سيبنى عليه من افعال جماعة الاخوان وما سيتوجب عليها من خيارات تمكنها من الاستمرار في العمل السياسي، او السعي اليه، فاذا ما تمت مراجعة افكارها وادوارها واعترافها بالفشل في ادارة الحكم وتبرأت من العنف ضد المجتمع واستهداف مؤسسات الدولة، فهذا يعني انها ماضية الى الامام في الطريق الصحيح، اما اذا اختارت الجماعة طريق الاستمرار في مواجهة النظام السياسي واستخدام العنف اداة للضغط ضد الدولة والمجتمع، فإنها بذلك تختار خسارتها للقاعدة الشعبية الواسعة التي تدعمهم في المجتمع والتي ستقف مع السلطة في مواجهة الاسلام السياسي.

عليه سيكون التهادن ضروري لجماعات الاسلام السياسي لان خيار المواجهة سيقود الى تشظي التيار الى جماعات عديدة وهذا التشظي هو فكري وتنظيمي، كما شهدت فترات الخمسينيات من القرن الماضي، عندما انشقت على نفسها وتشظت الى مجاميع عديدة .

من ناحية ثانية فان التهادن والتصالح مع النظام هي من اهم السمات البراغماتية السياسية التي اشتهرت بها تيارات الاسلام السياسي في مصر، ولهذا سيبقى مشهد التهادن قائم لعدة اسباب منها، ان الاخوان المسلمون خلال تلك العقود المنصرمة وحتى وصولهم الى السلطة لم يستطيعوا اقامة الوسط السياسي الملائم ما بين متطلبات السياسة الحديثة وما بين الحفاظ على ثوابت الاسلام لهذا السبب فان استمرار المواجهة يعني خسارتهم لكل القاعدة الجماهيرية المؤيدة لهم، والمسألة الاخرى ان الاخوان المسلمون لم يستطيعوا تقديم بديل ناجح للديمقراطية، يوائم ما بين الاسلام وثوابت السياسة الحديثة، ولهذا فان عدم القدرة على بناء مثل هذا الوسط يعني عدم منحهم الشرعية السياسية، ولهذا السبب سيكون مشهد التهادن المرحلي حاضراً بقوة ليس الان وانما في المستقبل سيفرض نفسه ما بين السلطة والنظام السياسي من جهة وجماعات الاسلام السياسي من جهة اخرى.

الخاتمة

نخلص من ما سبق انه من الخطأ الحكم على مستقبل الإسلام السياسي، بالفشل والافول بعد الضربة التي تلقاها حكم الإخوان في مصر، فصحيح ان الانقلاب العسكري على مرسي وضع التيار في محنة حقيقية، لاسيما أن الإخفاق هذه المرة وقع على الجماعة التي تمثل رأس التنظيم، وفي الدولة

المركزية للتنظيم الام، إلا أنه لا يزال للإسلام السياسي عناصر قوة داخل مصر وخارجها، ولن ينتهي تيار الإسلام السياسي بهذه السهولة، وسيبقى تيار تدعمه قوى مجتمعية، ودول ومؤسسات إعلامية واقتصادية وأمنية، لها مصالح حيوية في ضمان استمراره.

كما أن تنظيمات الإسلام السياسي، وعلى رأسه جماعة الإخوان المسلمين، هي تنظيمات متشعبة لها أرضية فكرية وثقافية متجذرة، ولها صلاتها وعلاقاتها ودعمها الخارجي، لذا، ليس من المتوقع أن يتلاشى الاسلام السياسي بهذه السهولة.

النتائج

1- عند تحليل مسار العلاقة بين النظام المصري والاخوان المسلمين، يتضح انه اتسم بنمط مركب برغماتي سياسي، واستغلال الفرص والمنفعة المتبادلة بين كلا الجانبين هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، نلاحظ انه اتسم بالمهادنة والتصادم، ومن ناحية ثالثة اتسم دائماً بلغة القوة والاقصاء، لتنهي المشهد القائم.

2- يلاحظ انه منذ عام 1952، العسكر هيمنوا على السلطة، وهذا قاد الى ان تتحول الدولة الى اداة بيد المؤسسة العسكرية، في حين كان يفترض ان تكون المؤسسة العسكرية اداة بيد الدولة، وهذا الخلط ما بين المجالين السياسي والسيادي، هو في حقيقة الامر ميول حول السلطة وتحولها من مؤسسة اجرائية لتنظيم وادارة المجتمع الى مؤسسة تحتكر استعمال العنف المشروع وغير المشروع ضد المعارضين.

3- منذ نشأة جماعة الاخوان المسلمين، جعلت السلطة نصب عينها، لذلك نلاحظ على مدى تاريخ الجماعة ومحطاتها التاريخية، انها سعت وبكل الوسائل، اما الوصول للسلطة او المشاركة فيها، او التأثير عليها؛ لذلك نلاحظ انه في مسار العلاقة بين الاخوان والسلطة، فان الجماعة تسعى دائماً الى ترك مساحة معينة بينها وبين النظام، يتيح للنظام (الاستفادة) من الجماعة في تحقيق غاياته واهدافه، مقابل مرونة الحرية للجماعة، في هذه (المساحة) وتحقيق غاياتها.

4- يلاحظ ان النظام كان اكثر استفادة من الجماعة في استغلال (المساحة)، فالجماعة على الرغم من انهم تبنوا البرغماتية السياسية نهجاً وسلوكاً في التعامل مع المواقف والاحداث، الا ان الخلل الذي مارسته الجماعة على الدوام، يكمن في انهم مزجوا ما بين البرغماتية السياسية، ودعوتهم لإقامة نظام اسلامي.

5- ان الاخر في مسار العلاقة بين السلطة والاخوان سواء في ثقافة السلطة ام في ثقافة جماعة الاخوان كان دائماً يمثل الغائب الحاضر، كلما دعت الضرورة لذلك.

6- يلاحظ ان هناك نسقين في مستقبل علاقة الاخوان بالسلطة، نسق اقصائي ونسق تشاركي، النسق الاقصائي سيكون فيه النظام السياسي مُصر على القضاء الشامل على تيارات الاسلام السياسي، في المقابل هذه التيارات ستكون مصرة ايضاً على مواجهة النظام السياسي والدولة، والمجتمع باستخدام العنف والارهاب، وهي غير مستعدة لتكييف سواء مع الدولة او مع النظام. اما النسق التشاركي فيلاحظ ان النظام السياسي دائماً يفتح قنوات اتصال مع تيارات الاسلام السياسي بما يسمح لهم بالتواجد في المشهد السياسي، بالمقابل فان هذه التيارات تقدم بعض التنازلات عن بعض ثوابتها السياسية، وتنزل على شروط النظام السياسي حتى تضمن بعض المكاسب في المشاركة السياسية.